

عرض رسالة ماجستير: المشكلات المحاسبية في صناديق التأمين الخاصة دراسة تحليلية
للباحث/ مجدى السيد أحمد محمد ترك

عرض رسالة ماجستير بعنوان **المشكلات المحاسبية في صناديق التأمين الخاصة** **دراسة تحليلية تطبيقية**

للباحث/ مجدى السيد أحمد محمد ترك
عرض/ على شيخون(*)

قام الباحث بإعداد رسالة علمية للحصول على درجة التخصّص
"الماجستير في المحاسبة" وعنوانها:
"المشكلات المحاسبية في صناديق التأمين الخاصة دراسة تحليلية
تطبيقية" وقد بدأ بعرض مقدمة البحث وتناول فيها طبيعة مشكلة الدراسة
وتحليل أهم المشكلات المحاسبية التي تواجه صناديق التأمين الخاصة في
مصر وبخاصة تلك الصناديق التي تنص لائحتها الداخلية على التزامها
بالضوابط الشرعية في معاملاتها، كما تناول أهمية البحث وهدفه وحدوده
ومنهجه وفروضه ثم عرض خطة البحث، وأخيرا اختتم الباحث رسالته
بخلاصة البحث وذكر أهم النتائج والتوصيات التي خلص إليها من البحث،
وقائمة بمراجع البحث، وملاحق البحث.
وكانت الدراسة تهدف إلى تحقيق المقاصد التالية:
- استنباط الضوابط الشرعية للعمل في الصناديق التي يرد في لوائحها
الداخلية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

(*) معيد بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر

- استنباط الأسس المحاسبية التي تحدد طبيعة الوحدة المحاسبية لهذه الصناديق.

- استنباط الأسس المحاسبية التي تحكم عمليات التسجيل والقياس والعرض والإفصاح عن البيانات والمعلومات الخاصة بنشاط هذه الصناديق.

- وضع إطار عام لنظام محاسبي متكامل يستخدم كمرشد لهذه الصناديق عند تصميم نظام محاسبي لها يتسم بالمرونة والسهولة والوضوح والشمول ويساعد على سرعة استخراج النتائج، ويتم تصميمه في ضوء الضوابط الشرعية والأسس المحاسبية السابقة.

- بيان مدى سبق الفكر المحاسبي الإسلامي في وضع الأسس التي تحكم نشاط ومعاملات هذه الصناديق، ومدى أهميته في نجاحها واستمرارها في أداء دورها التكافلي.

- إبراز دور هذه الصناديق في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتزايد أهمية هذا الدور عاما بعد عام خاصة أنه قدرت حجم الأموال المستثمرة في هذه الصناديق في مصر بحوالي (٤.٥ مليار جنيه).

خطة البحث:

في سبيل تحقيق الهدف من البحث فإن خطة البحث تقوم على دراسة نظرية وتطبيقية داخل إطار يضم أربعة فصول خلص في كل منها إلى عدة نتائج وتوصيات على النحو التالي:

الفصل الأول: طبيعة صناديق التأمين الخاصة وحاجتها إلى أسس محاسبية:

عرض رسالة ماجستير: المشكلات المحاسبية في صناديق التأمين الخاصة دراسة تحليلية
للباحث/ مجدى السيد أحمد محمد ترك

وقد اشتمل هذا الفصل على أربعة مباحث: خصص الأول منها للتعرف على طبيعة صناديق التأمين الخاصة وتعريفها وأهميتها وخصائصها وأشكالها كما تناول مفهوم التكافل الاجتماعي في الفكر الإسلامي، والثاني لدراسة وتحديد الفروق الجوهرية بين صناديق التأمين الخاصة وشركات التأمين التجارية، والثالث لدراسة وتحديد الفروق الجوهرية بين صناديق التأمين الخاصة والمنظمات غير الهادفة للربح، والرابع لتحديد مدى الحاجة إلى أسس محاسبية تلائم طبيعة صناديق التأمين الخاصة ومن خلال الدراسة في هذا الفصل خلص الباحث إلى النتائج التالية:

١- أن صناديق التأمين الخاصة تعتبر درباً من دروب التعاون والتكافل الذي هو أحد الدعامات الرئيسية التي تقوم عليها الدولة الإسلامية ولذلك يجب العمل على تشجيعها وتنميتها.

٢- أن صناديق التأمين الخاصة منها صناديق تلتزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في معاملاتها واستثماراتها للأموال المتجمعة لديها، وهي في ذلك تعتبر إحدى مؤسسات التمويل الإسلامية التي تهدف إلى ترسيخ أسس الاقتصاد الإسلامي ومنها التعاون والتكافل وحب الخير للآخرين.

٣- تختلف هذه الصناديق في خصائصها عن خصائص شركات التأمين التجارية مما يؤثر على الأسس المحاسبية المتبعة في كل منهما ويؤدي إلى اختلافهما وبالتالي تحتاج هذه الصناديق إلى أسس محاسبية تلائم خصائصها والتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها.

٤- تعتبر هذه الصناديق نوعاً من المنظمات الغير هادفة للربح، غير أن لها خصائص تجعلها نوعاً فريداً من هذه المنظمات حيث أنها تعتبر

مؤسسة مالية كما أنها تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في نشاطها وبالتالي تحتاج إلى أسس محاسبية تلائم طبيعتها ويمكن الاستفادة من الأسس المحاسبية للمنظمات الغير هادفة للربح مادامت لا تتعارض مع الأسس المستنبطة من المصادر الشرعية.

الفصل الثاني: تقويم الأسس والنظم المحاسبية لصناديق التأمين الخاصة في جمهورية مصر العربية:

وقد أعد هذا الفصل في ضوء الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث على عينة من هذه الصناديق، ويشتمل على مبحثين: خصص الأول منهما لتقويم الأسس المحاسبية لصناديق التأمين الخاصة في مصر، والثاني لتقويم النظم المحاسبية لصناديق التأمين الخاصة في مصر ومن خلال الدراسة في هذا الفصل خلص الباحث إلى النتائج التالية:

١- وجود مشكلات محاسبية في صناديق التأمين الخاصة التي تلتزم بالأحكام الشرعية في معاملاتها وذلك فيما يتعلق بالأسس المحاسبية المتبعة فيها نتيجة لحدائتها ولقلة الدراسات المحاسبية الإسلامية المتعلقة بها.

٢- وجود مشكلات محاسبية في النظام المحاسبي المتبع في بعض هذه الصناديق نتيجة عدم اتباع الأسس المحاسبية المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى أن الذي قام بتصميم بعض هذه النظم هم العاملون في هذه الصناديق ومن واقع خبراتهم العملية السابقة في مجالات أخرى تختلف في طبيعتها وأهدافها عن طبيعة وأهداف هذه الصناديق.

٣- الحاجة إلى وضع إطار محاسبي خاص بهذه الصناديق يتكون من مجموعة من النظم الفرعية التي تتكامل مع بعضها لتحقيق أهداف الصندوق

عرض رسالة ماجستير: المشكلات المحاسبية في صناديق التأمين الخاصة دراسة تحليلية
للباحث/ مجدى السيد أحمد محمد ترك

وتعمل في ضوء مجموعة من الأسس المحاسبية المستنبطة من مصادر
الشريعة الإسلامية.

٤- حاجة العنصر البشري العامل بهذه الصناديق إلى التفرغ
والحصول على دورات تدريبية لرفع كفاءتهم في مجال الفكر المحاسبي
الإسلامي حتى يكون عنصراً فعالاً في تحقيق أغراض الصناديق.

الفصل الثالث: الإطار العام للأسس المحاسبية الملائمة لصناديق التأمين الخاصة في الفكر الإسلامي:

ويشتمل هذا الفصل على مبحثين: خصص الأول منهما لدراسة طبيعة
محاسبة صناديق التكافل الاجتماعي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي،
والثاني لدراسة الأسس المحاسبية الملائمة لصناديق التكافل الاجتماعي في
ضوء الفكر الإسلامي. ومن خلال الدراسة في هذا الفصل خلص الباحث إلى
النتائج التالية:

١- الإسلام نظام حياة شامل ومتكامل وقد تضمنت شريعته الغراء
القواعد والأحكام التي تضبط جميع نواحي الحياة الإنسانية ومنها المعاملات
المالية.

٢- سبق المحاسبة في الفكر الإسلامي عن مثيلتها في الفكر التقليدي
وشمول الأسس المحاسبية المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية لجميع
مراحل العمل المحاسبي.

٣- أن الأسس المحاسبية في الفكر الإسلامي مستنبطة من مصادر
الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى العرف المحاسبي الذي لا يتعارض مع
أحكام الشريعة ولذلك فهي تنتم بالموضوعية والمنطقية والعالمية وتقوم على

القيم الإيمانية والمثل الأخلاقية وتجمع بين الثبات والتطور.

الفصل الرابع: الإطار العام للنظام المحاسبي الملائم لصناديق التأمين الخاصة في الفكر الإسلامي:

ويشتمل هذا الفصل على مبحثين: خصص الأول منهما لدراسة طبيعة نظام المعلومات المحاسبي لصناديق التأمين الخاصة في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي، والثاني لدراسة مقومات نظام المعلومات المحاسبي لصناديق التأمين الخاصة في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي. ومن خلال الدراسة في هذا الفصل خلص الباحث إلى النتائج التالية:

١- يتكون نظام المعلومات المحاسبي لصناديق التأمين الخاصة في ضوء الفكر الإسلامي من مجموعة من المقومات المادية التي تتمثل في المجموعة المستندية، والمجموعة الدفترية، ودليل الحسابات، والقوائم والتقارير المالية.

٢- يعد العنصر البشري من أهم المقومات اللازم توافرها لنجاح النظام المحاسبي في هذه الصناديق في أداء دورها في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الملائمة في التوقيت المناسب.

٣- يعتبر النظام المحاسبي لصناديق التأمين الخاصة نظاماً متكاملًا للمعلومات المحاسبية.

ثانياً: توصيات البحث

في ضوء دراسة المشكلات المحاسبية في صناديق التأمين الخاصة التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، وفي ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج؛

عرض رسالة ماجستير: المشكلات المحاسبية في صناديق التأمين الخاصة دراسة تحليلية
للباحث/ مجدى السيد أحمد محمد ترك

فإن الباحث يوصي بما يلي:

- ١- ضرورة التزام هذه الصناديق بالأسس المحاسبية المستتبطة من مصادر الشريعة الإسلامية والتي تلئم طبيعتها وأهدافها.
- ٢- ضرورة تعديل القانون المنظم لنشاط هذه الصناديق بحيث يتلاءم مع طبيعتها الخاصة والتزامها بالضوابط الشرعية في معاملاتها.
- ٣- ضرورة أن تتضمن مناهج الدراسة في الجامعات الإسلامية والمصرية ولاسيما جامعة الأزهر الأسس والنظم المحاسبية في الفكر الإسلامي خاصة وبعد أن ثبت بالدليل القاطع صلاحيته لكل الأعصار والأمصار.
- ٤- ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري وبخاصة المحاسبين العاملين بهذه الصناديق والعمل على رفع كفاءتهم المحاسبية والفقهية.
- ٥- ضرورة العمل على تنمية وتثمين المال بكافة الطرق والوسائل في إطار الأحكام الشرعية للاستثمار في الفكر الإسلامي، وضرورة وجود إدارة متخصصة للاستثمار تكون لديها دراية وخبرة عملية بصيغ ومجالات الاستثمار في الفكر الإسلامي.
- ٦- ضرورة توحيد النظام المحاسبي المطبق في كل صناديق التأمين الخاصة التي تلتزم بالضوابط الشرعية في معاملاتها بما يساعد على عقد المقارنات بينها، ويؤدي إلى إمكانية تبادل الخبرات والمعلومات بما يساعد في تطوير هذه النظم للأفضل.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر العدد الثامن

٧- ضرورة استكمال الدراسات الخاصة بأسس وصيغ الاستثمار
الملائمة لهذه الصناديق في ضوء الضوابط الشرعية.

